



**واقع ومؤشرات استدامة الدين المحلي في مصر
خلال الفترة (2010- 2023)
دراسة تحليلية**

إعداد

د. مها رضوان محمد محمد مصطفى

مدرس بمعهد الوادي العالي للإدارة والمالية

ونظم المعلومات بالتقليوبية

maharadwan2024@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السادس والأربعون - العدد الرابع أكتوبر 2024

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التحقق من الاستدامة المالية للدين المحلي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2010- 2023). وعبر منهج التحليل الوصفي بينت الدراسة تطور الدين المحلي قرابة 11 ضعف خلال الفترة (2005- 2022)، حيث قفز من 504 مليار جنيه عام 2005 إلى 6.3 تريليون جنيه. وحول مؤشرات استدامة الدين المحلي فقد تطور نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، من 67% عام 2009 / 2010 لتصل إلى ذروتها في عام 2016/2015 عند 95%، لكنها سرعان ما انخفضت تواليًا لتسجل 68% 66.3% عام 2019/2020، قبل أن تتزايد مجددًا إلى 68% و70.5% عامي 2021/2022 و2022 / 2023، قبل أن تتراجع في موازنة عام 2023/2024 إلى 66.7%. بالإضافة إلى تطور نسبي المصروفات العامة والإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجعت نسبة المصروفات من 31.8% للعام المالي 2009/2010 إلى 22.7% عام 2022/2023. وعلى نفس المنوال تراجعت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 24.9% إلى 16% في نفس الفترة. وهو ما يشير إلى عدم تحقق الاستدامة المالية للدين المحلي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2010- 2023).

الكلمات المفتاحية: الدين المحلي، الاستدامة المالية، عجز الموازنة، الإيرادات، المصروفات، قانون المالية العامة الموحد، الاختلال الهيكلي.

مقدمة

يعتبر الدين من أهم القضايا المحورية التي تمثل مشكلة حقيقية لمعظم دول العالم المتقدمة أو حتى النامية على حد سواء لأنها من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لمواجهة الإنفاق العام حين يزداد عن الإيراد العام.

ويأتي الدين الداخلي كأحد أنواع هذه الديون، ويختلف عن نظيره الخارجي بأنه يدفع بالعملة المحلية. ومع ذلك، كانت تحليلات الدين العام وإدارة الديون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أقل تركيزاً على الدين المحلي¹. ويرجع هذا جزئياً إلى غياب قاعدة بيانات شاملة عن الدين العام المحلي ونتيجة لحقيقة مفادها أن الاقتراض الخارجي كان السائد تاريخياً (World Bank,2023)².

وعادة، يتم تكوين الدين عن طريق الاقتراض، فعندما تقترض الحكومة، فإن الدين هو دين عام. والديون العامة سواء كانت ديون داخلية أو خارجية هي الديون التي تتحملها الحكومة من خلال الاقتراض في الأسواق المحلية والدولية (World Bank,2023)³. ويعتبر الدين أداة رئيسية لتمويل العجز، فإن الاقتراض ضروري بلا شك لتمويل البرامج التنموية في الدول ومع ذلك، عندما تستمر ديون الدولة في التراكم، فإن ذلك يحدث تداعيات خطيرة على نموها الاقتصادي (Mensah & Arku,2024)⁴.

ويؤدي تراكم الدين العام المحلي إلى زيادة طلب الحكومة للأموال المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع سعر الفائدة المحلية وبالتالي ترتفع تكلفة الاستثمار الخاص الجديد – ما يطلق عليه "أثر المزامحة"-. ومن منظور آخر يصبح الاستثمار في أدوات الدين الحكومي أكثر جذبا للقطاع المصرفي من التوسع في الائتمان الموجه للقطاع الخاص – الأكثر مخاطرة- مما يؤثر بالتبعية علي عائدات القطاع الخاص، ويؤدي إلى خفض الإيرادات الضريبية الحكومية، وبالتالي اتساع الفجوة المالية مرة

¹ فقبل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في عام 2008، كانت الالتزامات الخارجية بالنسبة لغالبية البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل هي أكبر عنصر في الدين العام، وكانت هدف إعادة هيكلة الديون ومبادرات تخفيف عبء الديون مثل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC). والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI)، والعنصر الأساسي في إطار القدرة على تحمل الديون المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للبلدان المنخفضة الدخل (LIC DSF).

² World Bank. (2023). Domestic Debt. <https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/domestic-debt>.

³ Adepoju, A. A., Salau, A. S., & Obayelu, A. E. (2007). The effects of external debt management on sustainable economic growth and development: Lessons from Nigeria, p2.

⁴ Mensah, L., & Arku, F. K. (2024). The drivers of external debt in Ghana. African Journal of Economic and Management Studies.,p2.

أخري، والحد من النمو الاقتصادي، وفي حالة أخري إذا كان الاقتصاد مخفض سعر الفائدة بشكل جبري، فعندما تقترض الحكومات محليا فإنها سوف تستهلك المدخرات الخاصة والتي كانت متاحة بالأساس للقطاع الخاص، مما يزيد من تكلفة الائتمان الموجه للقطاع الخاص (البرماوي، 2021)⁵. وبالتالي انخفاض الطلب على الاستثمار الخاص الذي بدوره يؤدي الي تدهور نمو رأس المال ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي، مع ملاحظ أن هذا يتوقف على حالة الاقتصاد سواء كانت انكماش أو ازدهار (El mahdy and Torayeh,2009)⁶.

وعلى ضوء ما سبق، فهناك رأيان متعارضان بالنسبة الدين، أحدهما مؤيد له والآخر معارض. فعلى سبيل المثال، كما قال كول بورتر Cole porter، إذا كانت الحكومة توجه الديون إلى الاستثمار فيكون له عائد طويل الأجل وبالتالي تتوفر القدرة على السداد، وفي هذه الحالة الاقتراض يكون مفيداً. وعلى النقيض من ذلك، فإذا كان الدين لتغطية النفقات الجارية فهو ضار قانونيا واقتصاديا للمقترض (Kassu,2014)⁷.

ويشكل الاقتراض، سواء من جانب الكيانات الحكومية أو الخاصة، أداة مهمة لتمويل الاستثمار البالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن تغطية الاختلالات القصيرة الأجل بين الإيرادات والنفقات العامة. وبالرغم من ذلك، فإن أعباء الديون المرتفعة يمكن أن تعيق النمو والتنمية.

وقد اقترحت الأدبيات الاقتصادية أساليب مختلفة لتحديد وتقييم القدرة على تحمل الديون. وقد تم وصفه بأنه مفهوم قصير أو متوسط أو طويل المدى. وقد عرف كاسي (2013) الديون المستدامة بأنها قدرة دولة ما على تمويل سياساتها المختلفة وخدمة الديون المترتبة عليه وذلك دون إجراء تعديلات غير ضرورية قد تهدد استقرار اقتصاده الكلي و/أو استقرار اقتصادها بشكل عام.

ويلعب الدين دوراً حاسماً في الاقتصاد، فإن حجمه مهم لصنع السياسات الفعالة والمستقلة. ويمكن لمستويات الديون المفرطة أن تؤثر على نمو الاقتصاد حيث إن الدول المثقلة بالديون مقيدة بمدى

⁵ البرماوي، أدهم. (2021). أثر الدين العام المحلي والخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج انحدار العتبة Threshold Regression (TR). مجلة البحوث المالية والتجارية، 22(العدد الثاني- الجزء الثاني)، 314-281. doi: 10.21608/jsst.2021.55237.1185

⁶ El-Mahdy, A. M., & Torayeh, N. M. (2009). Debt sustainability and economic growth in Egypt. *International journal of Applied Econometrics and quantitative studies*, 6(1), 21-55.

⁷ Kassu, T., Mishra, D. K., & Asfaw, M. (2014). Public external debt, capital formation and economic growth in Ethiopia. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 15,p223.

التلاعب المالي الذي يمكن اللعب به، وفي معظم الحالات، فإنها تقلل من استثماراتها واستهلاكها. ويتمشى هذا مع حدود الديون المفروضة على الدول من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين حددوا مدى قدرة الدول على تحمل الديون المشتركة بين البنك والصندوق (Mbakwe,2023)⁸. لقد أصبح عبء الدين المحلي في كثير من الدول من العوامل المهمة التي تؤدي إلى زيادة نمو الإنفاق العام للدولة، حيث أصبحت فوائد هذا الدين شكل بندا هاما من بنود النفقات الجارية، ومن الملاحظ أن هذا النوع من الدين قد زاد زيادة ملحوظة في العقود القليلة السابقة، وخاصة في حالة البلاد التي تتفاقم فيها عجز الموازنة العامة للدولة وتقاوست فيها الإيرادات الضريبية عن مواكبة النمو الحاصل في النفقات العامة.

ولكن على مدى العقد الماضي، بذلت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل جهودا كبيرة لتطوير أسواق الدين العام المحلية واعتمدت بشكل متزايد على مصادر الأموال المحلية لتمويل عجز الميزانية. وقد أثار هذا بدوره اهتمام المجتمع المالي الدولي وأدى إلى مطالبات بإنشاء آليات لالتقاط صورة شاملة للدين العام للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، المحلية والخارجية على حد سواء، بطريقة متماسكة وفي الوقت المناسب، وفقاً للمعايير والتعاريف المتفق عليها دولياً (World Bank,op.cit. p3).

ولذا، أصبحت الاستدامة المالية أمر ضروري للدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة. حيث إنها تساعد الدول النامية على سد فجوة التمويل، وتقليل أعباء الديون، وتعبئة الموارد للاستثمار وفقاً لأولويات السياسة العامة وأهداف التنمية المستدامة. كما أن الاستدامة المالية تساعد الدول النامية على التغلب على الصدمات الخارجية والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الشامل على المدى الطويل. وتتضمن الاستدامة المالية تقييم نقاط الضعف والمخاطر المالية والقدرة على تحمل الديون.

وفي سياق ذلك، قد حظيت قضية الاستدامة المالية باهتمام متزايد لدى صناع السياسات في الدول النامية. وأصبح تقييم عجز الموازنة والديون العامة أمراً بالغ الأهمية. حيث نفذت العديد من الدول النامية إصلاحات مالية عامة، بما في ذلك خفض العجز، وتحسين الأنظمة الضريبية، وزيادة الشفافية والمساءلة. وتتحكم الإصلاحات أيضاً في الإنفاق الجاري، وتعيد هيكلة برامج الرعاية الاجتماعية، وتحافظ على مستويات مستدامة للدين الخارجي لتحفيز النمو الاقتصادي.

⁸ Mbakwe, C. M. (2023). The sustainability of public debt in Nigeria (Doctoral dissertation, University of Lethbridge (Canada) ,p1.

ونفذت مصر إصلاحات كبيرة، مع التركيز على زيادة الإيرادات من خلال توسيع القواعد الضريبية، وخفض الإعفاءات الضريبية، بما في ذلك القطاعات غير الرسمية، ومكافحة التهرب، وخاصة اقتصاد الظل. وعلى الرغم من أن الإصلاحات تهدف إلى خلق فرص العمل وتحسين الحياة، إلا أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي.

وأشارت العديد من الدراسات للتحديات المستقبلية التي تواجه الاستدامة المالية حيث تؤدي مستويات العجز والديون إلى تفاقم العبء المالي على الأجيال القادمة بسبب الإنفاق العام المفرط⁹. ومن ناحية أخرى، يعتبر نجاح الدولة في تحقيق الاستدامة المالية بمثابة إحدى مؤشرات الحوكمة الاقتصادية الجيدة، وهو مؤشر يعكس مدى قدرة الدولة على تحقيق كفاءة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وافتقاد معايير الحوكمة يؤدي إلى تزايد العجز المالي. مما يؤدي ذلك إلى عدم قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية (السيد، 2008)¹⁰.

ويمكن القول، بأن زيادة حجم الديون الداخلية. إن علاج هذه المشكلة لن يحدث بمجرد حدوث إجراءات مالية أو تشريعية تستهدف خفض بعض بنود الإنفاق أو زيادة بعض أنواع الإيرادات. وإنما يستلزم علاجها تنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية المتسقة التي تستهدف في المقام الأول إصلاح الهيكل الاقتصادي.

أولاً: مشكلة الدراسة

عانى الاقتصاد المصري من تباطؤ نمو مؤشراتته المالية وتنامي معدلات العجز، خاصة تنامي عجز الموازنة وزيادة نسبة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري، الأمر الذي أصبح عقبة أمام السياسة المالية في ضمان استمرارية النمو الاقتصادي، الذي رغم تحققه لم يكن كافياً ولم يكن بمقدوره أن يحدث دون أن تسبقه سياسات تعمل على تحقيقه وتساعد في استدامته، إلا أن النمو في الاقتصاد

⁹ AlshaiB, B. M., Al Khatib, A. M. G., Nuta, A. C., Hamra, M., Mishra, P., Gautam, R., ... & Zamfir, C. G. (2023). Fiscal Sustainability and Its Implications for Economic Growth in Egypt: An Empirical Analysis. SAGE Open, 13(4), 21582440231215983.

¹⁰ السيد، محمد زكى على. (2008). الحوكمة في الموازنة العامة للدولة مع التطبيق على سياسات الدعم في الاقتصاد المصري. رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

المصري قد حمل بين طياته خطورة شديدة تتعلق بعدم انعكاسه في شكل تراجع نسب الفقر وزيادة فرص العمل، (محمد ومحفوظ، 2018)¹¹.

وفي هذا الصدد فقد تنامت القيمة المطلقة للدين المحلي على مدار الوقت حيث قفز من 504 مليار جنيه عام 2005 إلى 4.7 تريليون جنيه عام 2020. أي أنه قفز بما يقرب 4 أضعاف خلال عقد ونصف.

ومع هذه المعاناة كانت السياسة المالية هي الأداة الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية تعمل وبشكل كبير إلا أن هذا العمل لم يكن بالشكل الملائم الذي يمكن الاقتصاد المصري من الخروج من دائرة الاختلالات الهيكلية الدخيلة منها والخارجية التي علقت به وتزايدت. ويعزى ذلك سلوك السياسة المالية في علاقتها بالنمو الاقتصادي، التي لم تسيّر على وتيرة واحدة، مما جعلها منفصلة عن قضايا التشغيل والفقر وتوزيع الدخل، التي تمس معظم أفراد المجتمع المصري.

ووفقاً لدراسة (السيد، 2019)¹² فقد تجاوز الدين العام في مصر 100% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، في حين بلغ معدل التضخم 9.4% تقريباً، وفي بعض الحالات الخاصة، قد يساعد التضخم متوسط الارتفاع (رغم اثاره السلبية) على خفض القيمة الحقيقية للدين العام وبالتالي خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى هذا النحو، يتم طرح التساؤل الرئيس التالي

ما مدى تحقق استدامة الدين المحلي في مصر خلال الفترة (2005- 2023) ؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها في ضوء تزايد المديونية المحلية للاقتصاد المصري على مدار العقد الماضي، ولا سيما في ظل الآثار العديدة التي يحدثها هذا الدين من جانب. ومن جانب آخر لكونه بالعملية المحلية ويؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى لا سيما قدرة القطاع الخاص على الحصول على الائتمان

¹¹ محمد، حازم حسنين محمد ومحفوظ، فاطمة غنيم. (2018). ظاهرة النمو بلا فرص عمل، لماذا لا ينطبق قانون أوكن على الاقتصاد المصري؟، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة -الجزائر-، صص 113-125.

¹² السيد، مصطفى. (2019). هل تستطيع الحكومة استخدام التضخم.. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، (8)4. 35-1. doi: 10.21608/esalexu.2019.110738

من البنوك والثقة في الوضع الاقتصادي للدولة. ولذلك تعد هذه الدراسة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية خاصة صانعي السياسات المالية.

ثالثاً: فرضية الدراسة

1- يتسم الدين المحلي في الاقتصاد المصري بعدم الاستدامة نظراً لكونه يحمل في طياته اختلالات هيكلية يتشوه معها الإطار العام للسياسة المالية.

رابعاً: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توصيف وتحليل تطور مؤشرات الدين المحلي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2005-2023)، حيث تم الاعتماد على البيانات التي تصدرها وزارة المالية والبنك المركزي المصري. وقد جاء اختيار الفترة بداية من عام 2005، نظراً لإصدار صندوق النقد الدولي إطاراً مشتركاً لتقييمات القدرة على تحمل الديون في البلدان المنخفضة الدخل¹³.

خامساً: خطة الدراسة

- 1- القسم الأول: الدين المحلي: إطار مفاهيمي ودراسات سابقة
- 2- القسم الثاني: واقع ومؤشرات الدين المحلي في مصر
- 3- القسم الثالث: هل تحققت استدامة الدين المحلي في مصر

القسم الأول: الدين المحلي إطار مفاهيمي ودراسات سابقة

ووفقاً لدراسة (البناء، 1984) لقد تعدد المفاهيم الخاصة بالدين العام المحلي طبقاً للغرض من هذا المفهوم أو تبعاً لتعريف المؤسسات الاقتصادية المختلفة في الدولة وعلاقة هذه المؤسسات بالحكومة، فضلاً عن طبيعة الالتزامات التي يشملها الدين العام المحلي، فمثلاً يمكن اعتبار الدين المحلي شاملاً لكافة الالتزامات الكلية على الحكومة والمترتبة على مزاولتها لكافة النشاط، ويمكن أن يقتصر

¹³ والهدف من إطار القدرة على تحمل الديون هو توجيه قرارات الاقتراض للبلدان منخفضة الدخل بطريقة تتوافق مع احتياجاتها من الأموال وقدرتها الحالية والمستقبلية على خدمة الديون، بما يتناسب مع ظروفها الخاصة.

هذا المفهوم ويقتصر على مجرد القروض العامة التي تلتزم الدولة في ظلها بإعادة الدفع فضلا عن التزامها بتحمل أعباء الفوائد على تلك القروض.

كما يمكن تعريف الدين المحلي على أنه عبارة عن مجموع القروض التي تقوم الدولة باقتراضها من الأفراد والمؤسسات التي تقيم داخل حدودها السياسية بغض النظر عن جنسية المقرض سواء كان وطنياً أم أجنبياً. وصدر القرض عادة بالعملة المحلية (Beaugrand & Mlachila, 2002)¹⁴.

ولقد تعددت الأدبيات العلمية من الأساليب المستخدمة لتحليل مدى استدامة الدين المحلي. وتظهر الأبحاث أن المفهوم الأول المستخدم في تفسير استدامة الديون المحلية هو "الاستدامة المالية". ويمهد الإطار النظري للاستدامة المالية الأساس لمناقشة الأساليب المتنوعة لتحليل القدرة على تحمل الديون المحلية، مثل إطار بلانشارد للقدرة على تحمل الديون وقيود ميزانية القيمة الحالية. وتتمثل الأساليب الأخرى في نهج الملاءة، الذي يقارن أصول الحكومة والتزاماتها لحساب القيمة الصافية للقطاع العام ومؤشرات القدرة على تحمل الديون الصادرة عن منظمة تخفيف الديون الدولية. ويمكن تلخيص هذه الأساليب في ثلاثة أساليب رئيسية، وهي النهج القائم على المقترض، والنهج القائم على المقرض، ونهج قيود الميزانية. وعلى الرغم من ذلك، تمت دراسة أدبيات الديون التقليدية المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون وديناميكيات الديون في إطار نهج المحاسبة والقيمة الحالية (Cuddington, 1997)¹⁵.

كما إن النهج القائم على المقترض هو النهج الأساسي الأول لتحليل القدرة على تحمل الديون المحلية. وهو يعتمد على "النهج المحاسبي" الذي يفترض أن العجز المالي يكون مستداماً إذا أدى إلى توليد نسبة ثابتة من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (Johnson & Li, 2010)¹⁶.

هذا النهج هو أساس القدرة على تحمل الدين المحلي وهو يقيس القدرة على الوفاء بالتزامات خدمة الدين الحالية والمستقبلية، وبالتالي، هناك مستوى من الفائض الأولي (أو العجز) الذي يعمل على استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، إذا نما الاقتصاد بمعدل أعلى من سعر

¹⁴ Beaugrand, P., Loko, B., & Mlachila, M. (2002). The choice between external and domestic debt in financing budget deficits the case of central and west African countries, p6.

¹⁵ Cuddington, J. T. (1997). Analyzing the sustainability of fiscal deficits in developing countries. Available at SSRN 597231.

¹⁶ Johnson, K. W., & Li, G. (2010). The debt- payment- to- income ratio as an indicator of borrowing constraints: Evidence from two household surveys. Journal of Money, Credit and Banking, 42(7), 1373-1390.

الفائدة، فمن الممكن أن يعاني من عجز أولي مستدام. ويرى النهج المحاسبي أن الحكومة يجب أن تتمتع بالقدرة على جمع الإيرادات التي يمكنها موازنة التوسع في رصيد الدين المحلي.

ويفترض النهج القائم على المقرض، والمعروف أيضاً باسم قيد القيمة الحالية، أن الحكومة قادرة على الوفاء بالتزاماتها إذا كان تدفق القيمة المتوقعة للموارد المستقبلية مساوياً كحد أدنى للقيمة الاسمية لرصيد الدين المحلي. ووفقاً (Cuddington 1999)، فإن النهج القائم على المقرض يختلف عن النهج القائم على المقرض، الذي يفرض حداً أعلى لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وبدلاً من أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من سعر الفائدة الحقيقي، يتطلب هذا النهج أن يكون معدل النمو الحقيقي للدين المحلي أقل من سعر الفائدة الحقيقي. إذا كان معدل نمو الدين بين معدل الفائدة الحقيقية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن قيد الميزانية يكون مستوفياً، على الرغم من أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تنمو بمرور الوقت. ولا يستلزم النهج القائم على المقرض سداد الدين بالكامل (المرجع السابق، ص6).

ويستخدم مصطلح الاستدامة المالية للتعبير عن القدرة على تحقيق التوازن طويل الأجل بين مصادر الإيرادات والنفقات، فاختلال العلاقة طويل الأجل قد تؤدي إلى عدم الاستدامة المالية، فتراجع الإيرادات في مقابل تزايد النفقات سيتسبب في زيادة العجز المالي، والذي ستضطر معه الدول إلى الاقتراض، ومن ثم تزايد الدين العام وأعباءه، مما سيضطر الدول لاحقاً لاتخاذ سياسات مالية-تشفية أو غيرها من السياسات كالخصخصة- لتحقيق فائض أولي من أجل القدرة على خدمة الدين وسداد أقساطه (موعش، 2017)¹⁷.

وقد عرفت المفوضية الأوروبية استدامة المالية العامة، والتي يشار إليها أيضاً بالاستدامة المالية (Fiscal Sustainability (FS)، بأنها قدرة الحكومة على الحفاظ على إنفاقها الحالي وسياساتها الضريبية وغيرها من السياسات على المدى الطويل دون تهديد ملاءة الحكومة أو دون التخلف عن سداد الالتزامات الحكومية أو النفقات الموعودة (موعش، 2020)¹⁸.

¹⁷ موعش. محمد. (2020). منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

¹⁸ Luca, M. P., & Tache, I. (2021). Sustainability of public finance through the lens of transfer prices and their associated risks: an empirical research. Sustainability, 13(12), 6837.

ويمكن وضع تعريف شامل للاستدامة المالية، بأنها مدى قدرة الدولة، في الوقت الحالي والمستقبلي، على الوفاء بالتزاماتها المالية وخدمة ديونها، دون الحاجة إلى إعادة هيكلة ديونها أو تراكم المتأخرات، أو هي القدرة على تحمل الديون من دون الحاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة في السياسة المالية مستقبلاً لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات العامة، أما عدم الاستدامة المالية فهي الحالة التي يتراكم فيها الدين بمعدل أسرع من قدرة الدولة على خدمته (Alshubiri,2021)¹⁹.

وقد حلت دراسة (السيد، 2018)²⁰ الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري لخدمة الدين العام- متمثلة في استدامة الدين العام المحلي في مصر، مبينة أن مستوى الدين العام المحلي في الاقتصاد المصري بدأ مسار الاستدامة.

وقد توصلت دراسة (Richard et al,2023)²¹ العلاقة السببية بين معدل نمو الدين العام المحلي ومعدل النمو الاقتصادي في غانا. وباستخدام بيانات البنك الدولي ووزارة المالية للفترة بين عامي 1994 و2018، وعبر نموذج ARDL لدراسة تأثير الدين المحلي على النمو الاقتصادي واستثمارات القطاع الخاص. وأشارت النتائج إلى أن الزيادات في الدين المحلي في غانا تعمل على تعزيز النمو في حين أن زيادة الواردات تثبط النمو. ويشير الانحدار المعدل بالكامل ونموذج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك أيضاً إلى أن المسار الأخير للدين المحلي في غانا مستدام، وإن كان ضعيفاً.

ويأتي تأثير نمو الدين العام المحلي على النمو الاقتصادي من خلال أثر المزاخمة المرتبطة بالاستثمار العام، فإذا كان الاقتصاد مكبد بمستويات مرتفعة للدين العام المحلي، فإن نسبة كبيرة من الإيرادات الضريبية سوف تستخدم في تغطية فوائد الدين العام، مما يقلص من حجم الاستثمار العام المتاح، وبالتالي فإن عبء

¹⁹ Alshubiri, F.N. (2021), "Analysis of financial sustainability indicators of higher education institutions on foreign direct investment: Empirical evidence in OECD countries", *International Journal of Sustainability in Higher Education*, Vol. 22 No. 1, pp. 77-99. <https://doi.org/10.1108/IJSHE-10-2019-0306>

²⁰ السيد، هبه محمد أمين. (2018). الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري لخدمة الدين العام المحلي. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 32(2)، 281-305.

²¹ Richard Kofi Asravor, Lilian Akosua Arthur, Vera Acheampong, Christopher Lamptey, Maxwell Yeboah.2023. Domestic debt sustainability and economic growth: Evidence from Ghana. *Research in Globalization*. Volume 7, December. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2590051X23000345#b0050>.

الفوائد يمتص جزء كبير من الموارد المحلية التي كان من المفترض أن تساهم في عملية التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي (السيد، مرجع سابق، ص11).

ويبقى أحد الشروط الأساسية لتحقيق استدامة الدين العام المحلي هو أن يكون معدل نمو أعباء الدين العام المحلي أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ذلك أنه إذا كان معدل نمو تلك الأعباء أكبر من معدل نمو الناتج، فمعنى ذلك أنها تستقطع أجزاءً متزايدة من هذا الناتج، بما في ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد المحلي، حيث إن تلك الحالة عادة ما تحدث مع ارتفاع أسعار الفائدة على المديونية الداخلية بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (دحيه، 2005، ص14)²².

القسم الثاني: واقع ومؤشرات الدين المحلي في مصر

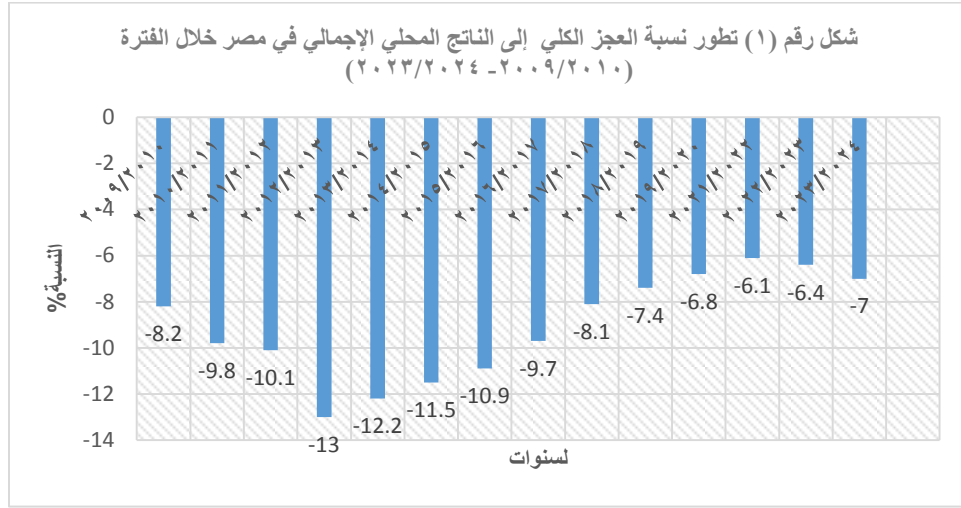
أثبت الاقتصاد المصري قدراً كبيراً من المرونة على الرغم من تداعيات وباء كورونا، والحرب بأوروبا والتي ساهمت في وجود اضطرابات في سلاسل الإمداد وبالتالي ارتفاعات كبيرة في الأسعار عالمياً خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية، وقد عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لمساندة المواطنين والقطاعات الاقتصادية من خلال سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات لتحفيز النشاط الاقتصادي، وكذلك مساندة المواطنين من خلال توفير السلع الأساسية بأسعار مدعومة، وإجراءات للحماية الاجتماعية. حيث تم إقرار حزمة مساعدات اجتماعية "بقيمة 130 مليار جنيه"، وصرف مساعدات استثنائية لـ 1.9 مليون أسرة من الفئات الأولى بالرعاية لمدة 6 أشهر، إلى جانب تحسين هيكل الأجور والمعاشات في عام 2022 (وزارة المالية، 2022)²³.

لاسيما وأن الاقتصاد المصري قد تراجعت فيه نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي على مدار العشر سنوات الماضية، والتي بلغت ذروتها عجز -13% عام 2013/2014، لكنها أخذت اتجاهها نزولي لتسجل -7% عام 2023/2024، كما يتضح من الشكل رقم (1).

وتتمثل مشكلة استمرار عجز الموازنة المزمّن، سيؤدي زيادة الدين العام نتيجة تمويل هذا العجز بالدين، ومن ثم زيادة خدمة اعباء هذا الدين، مما سيؤدي إلى زيادة العجز..... وهكذا. وفي ظل هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية في مصر، حيث يتم تمويل كل أو بعض هذا العجز من البنك

²² عبد العزيز دحيه، السيد. (2005). ادارة الدين العام المحلي وتمويل الاستثمارات العامة في مصر. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 13(1)، - .doi: 10.21608/inp.2005.167230.
²³ وزارة المالية. (2022). التقرير المالي الشهري. المجلد 17. العدد 14. القاهرة. ديسمبر. ص6.

المركزي. وبناءً عليه فالتوقع أن تُخصص أدوات السياسة النقدية واهدافها التشغيلية Operating Targets، وخاصة النقود عالية القوة لخدمة السياسة المالية (الدين العام)، وبعيداً عن أي مستهدفات للسياسة النقدية (النقيب، 2021)²⁴.



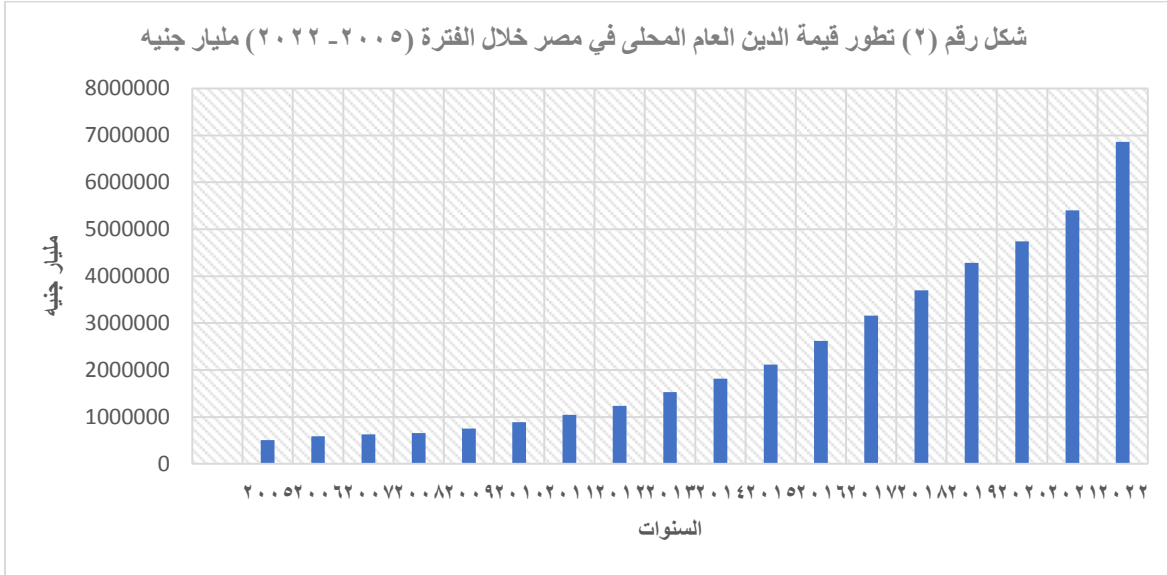
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات وزارة المالية.

وقد جاء التصديق على القانون رقم 18 لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قانون المالية العامة الموحد رقم 6 لسنة 2022 بمثابة نقلة نوعية لإدارة المالية العامة والموازنة العامة للدولة لتصبح الموازنة العامة أكثر قدرة على تحقيق المستهدفات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، حيث اشتمل القانون استحداث مفهوم «الحكومة العامة» ليشمل موازنات كل الهيئات العامة الاقتصادية والخدمية والجهات الإدارية للدولة والمحليات، بما يرسخ مبدأ شمولية الموازنة ويساعد في إظهار قوة المالية العامة للدولة ورفع كفاءة الإنفاق العام والتعامل الأكثر تحوطاً في مواجهة التحديات، وبما يقدم رؤية أكثر إنصافاً لقدرات الاقتصاد المصري والمالية العامة للدولة (وزارة المالية، 2024)²⁵.

ويوضح الشكل رقم (2) تطور قيمة الدين العام المحلي في مصر من 504 مليار جنيه عام 2005 إلى 6.6 تريليون جنيه عام 2022. أي أنه قفز قرابة 11 ضعفاً خلال ما يزيد قليلاً عن عقد ونصف.

²⁴ النقيب، أنور. (2021). أثر الدين العام المحلي على النقود عالية القوة في مصر (1990-2019). مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 22(4)، 69-102. doi: 10.21608/jpsa.2021.199920

²⁵ وزارة المالية. (2024). التقرير المالي الشهري. المجلد 19. العدد 17. القاهرة. مايو. ص.6.



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك المركزي.

ويظهر الجدول رقم (1) هيكل الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة (2015-2020)، حيث يتضح تنامي الدين الخارجي من 2.6 تريليون جنيه مصر في يونيو 205 إلى 4.7 تريليون جنيه في يونيو 2020. ويتكون هذا الهيكل من أرصدة السندات وأذون الخزانة ذات الوزن النسبي الأكبر حيث تزايدت قيمتها من 1.7 تريليون جنيه إلى 4.3 تريليون جنيه، وهي ما تعادل قرابة 92% من إجمالي الدين المحلي.

يليه تنامي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي من 140 مليون جنيه إلى 162 مليون جنيه بين يونيو 2015 و 2020. كما تزايدت مديونية الهيئات العامة الاقتصادية من 113 مليون جنيه إلى 286 مليون جنيه في نفس الفترة. وفي سياق متصل، تزايدت مديونية بنك الاستثمار القومي من 294 مليون جنيه إلى 713 مليون جنيه من يونيو 2005 إلى يونيو 2020. وفي نفس الاتجاه، تزايدت المديونية البنائية من 60 مليون جنيه إلى 421 مليون جنيه في نفس الفترة.

جدول رقم (1) إجمالي الدين المحلي ومكوناته خلال الفترة (يونيو 2015- يونيو 2020)

الأرصدة في نهاية يونيو						
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
٤٧٤٢١.٧	٤٢٨٢١٢	٣٩٦٤٠.١	٣١٦.٨٦٤	٢٢٠.٦٦٢	٢١١٦٤٥	الدين المحلي (٤٠٣+٢٠١)
٤١٦٣٦.٠	٣٧٣.٨٥٧	٣١٢١٨.٤	٢٦٨٥٨٩٨	٢٢٨٥٦٤٤	١٨٧١٣٢٢	١- صافي الدين المحلي (١٠١+٣٠٢+٣٠١)
٤٣٢٥٩٢٢	٣٨٧٥٠.٢	٣٤.٥٤٤.٠	٣.٠٤٤٤٨.٠	٢٢٩.٥٢٧	١٧٢٢١٦٥	أ- إجمالي الأرصدة من السندات والأذون
٦٥٥٧٥٤٤	٢٢٣٥٧١	١.٨٥٨٣.٠	١.٨٣٨٧٧٧	١.٤٧٤٥٣٢	١١٢٥٩٦٩	سندات على الخزنة العامة
٦١٨٩٣.٠	٦١٦٥٣.٠	٦١٣٨٣.٠	٦٤٢٢٣.٠	٣٩.٨٣٠	٢٤٠٣٣.٠	سندات على الخزنة العامة لدى البنك المركزي المصري
٤٤١٩٩	٤٥٧١٣	٤٩.١٨	٤٩٥٨٤	٦٢٦١٠	٢٢٥٠	السندات الصادرة بالبوراز الأمريكي لصالح البنوك التجارية (البنك الأهلي المصري - بنك مصر)
٧٣٥٧.٠	٥٢٨١٧	٣٦٣٦٦	١٨٣.٩	٨٨٣٢	٦١.٨	السندات المطروحة في الخارج *
٦.٨٩٧١	٤٩٢٦٢	٣٣٥٧٣	١٨٣.٩	٨٨٣٢	٦١.٨	بالدولار
٤٥٩٩	٣١.٥	٢٧٦٣	٠	٠	٠	باليورو
١٧٣٧.٥٧	١.٠٢٩٢٣	٧٤.٣٩٨	٧٢٨٩٩١	٧٤٥٠.٥	٥٦٩٤٠	سندات صانعة على الخزنة المصرية **
٨٣٣٧	٨١٧٠.٠	٧١٢٩٩	٧٢١٢٣	٠	٠	السندات الدولية (الطرح الخاص لصالح البنك المركزي)***
٠	٢.٠٠٠	٢.٠٠٠	٢.٠٠٠	٢.٠٠٠	٢.٠٠٠	صكوك على الخزنة العامة بقيمة الجوز الألكتروني في صناديق التأمينات الاجتماعية ****
٥١	٥٠	٤٨	٤٦	٦٢	٩٢	سندات الإسكان
٠	٠	٠	٢٢٧٠	٢١٩٩	٢١٢٤	مقابل نسبة الـ ٥٪ الجنبية من أرباح الشركات لشراء سندات حكومية
٠	٣٦٩١٣٨	٣٤٥٣٧١	٢٢٣١٢٤	٢٩٨٦٥٣	٢٥٥٣٢	سندات صندوق التأمينات مقابل نقل مملوكة بنك الاستثمار القومي إلى الخزنة ****
٠	٠	٠	٠	٦٤١	١٢٨٣	سندات شركة بروة للاستثمار العقاري
١٧٦٨٣٧٨	١٦٣٩.٣١	١٥٤٧١٤٠	١١٨٥٧.٣	٨١٥٩٥٥	٥٦١٩٦	أذون على الخزنة العامة:
١٥٦٧٧٥٩	١٤١٣٣٨٩	١٢٢٧٥٦٦	٨٥٨٠.٤	٦٥٦٧٤٠	٥٣١٥٣	بالجنيه المصري
١٧٧١٤٤	١٩٦٧٩٦	٢٩١٦٤٨	٣.٠٢١٨	١٤٥٥٧٦	٥٣٣.٧	بالدولار
٢٣٤٧٥	٢٤٨٤٦	٢٧٩٦٦	٢٧٤٨١	١٣٦٧٩	١١٣٢٦	باليورو
٠	٠	٠	٠	٠	٥٦٤٠	ب- القروض من جهات أخرى
٠	٠	٠	٢٥٠	٢٥٠	٤٥٠	ج- تسهيلات التمانية من صندوق التأمين الاجتماعي
٠	٠	٠	٢٤٨	١١٢٥	٢٢.٧	د- شهادة المصري للتوليد *****
١٢٢٣.٠٢	١٤٤١٤٥	٢٨٣٣٦.٠	٣٣٩.٨٠٠	٦٢٥٨	١٤.٨٧٠	هـ- صافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي
٢٨٣٣٨٢	٢٨٢٩١٢	٣١٧٦.٧	٢٢٢٣٢٩	١.٠٣٧٢.٠	١١٣٤١	٢- صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية
٢١٦٦.٠	٢١.٨٨٠	٢٤٥٩١٦	١٧.٧١٣	٥٢١٧١	٤١٢٤٠	صافي أرصدة الهيئات العامة الاقتصادية لدى الجهاز المصرفي
٧٣٧٨	٧٢.٢٢	٧١٦٩١	٥١١٦٦	٥١٥٤٩	٥١٨٥	إقراض الهيئات العامة الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي *****
٧١٣.٥٨	٦٣١.١٨	٤٧٣.٢٢	٣٣٦٩٣٤	٣.٩٥٩١	٢٢٩٠.٢	٣- صافي مديونية بنك الاستثمار القومي
٧٢١١٨٣	٦٤٣٣٥٢	٤٨٤.٤٥	٣٤٤.٨٠	٣١٥٢.١	٢٥٣٣٩	مديونية بنك الاستثمار القومي
١٣١٢٥	١٢٢٢٤	١١.٢٣	٧١٤٦	٥٦١.٠	١٤٣٧	وإذع بنك الاستثمار القومي لدى الجهاز المصرفي (-)
٤٢.٩٥٣	٣٢٦٧٥	٢١٦.٣٢	٨٤٢٩٧	٧٢٩٣	٦.٢٣٠	٤- المديونية البنائية
٣٤٧١٧١	٢٩.٦٤٣	١٤٤٣٤١	٣٢٦٨١	٢٢٧٤٤	٧٣٦٥	مديونية الحكومة قبل بنك الاستثمار القومي (استثمارات في أوراق مالية حكومية)
٧٣٧٨	٧٢.٢٢	٧١٦٩١	٥١١٦٦	٥١٥٤٩	٥٢٨٥	مديونية الهيئات العامة الاقتصادية قبل بنك الاستثمار القومي

المصدر: البنك المركزي المصري - وزارة المالية - بنك الاستثمار القومي.

* تمثل حيازة المؤسسات المالية (الجهاز المصرفي وقطاع التأمين) القيمة في مصر.

** طرح تجنيداً الإسمية، وتضمن ما يعادل ٨٠.٧ مليون دولار أمريكي قيمة الطرح الخاص لسندات الخزنة المصرية ذات الترمين الصادرة في ٢٠١٦/٢٠١٧ ولقد أعلن.

*** يمثل خا البند المعدل المقرر قيمة السندات الدولية الصادرة بالدولار الأمريكي خلال شهر ١٠/٢٠١٦.

**** لم تدرج مديونية وزارة المالية، و هذا المصالحق خلال الفترة يوليو/سبتمبر (٢٠١٠-٢٠١١)، وفقاً لتقارير التأمينات والمعاشات رقم ٢٤٨ الصادر في ١١ أغسطس ٢٠١٩.

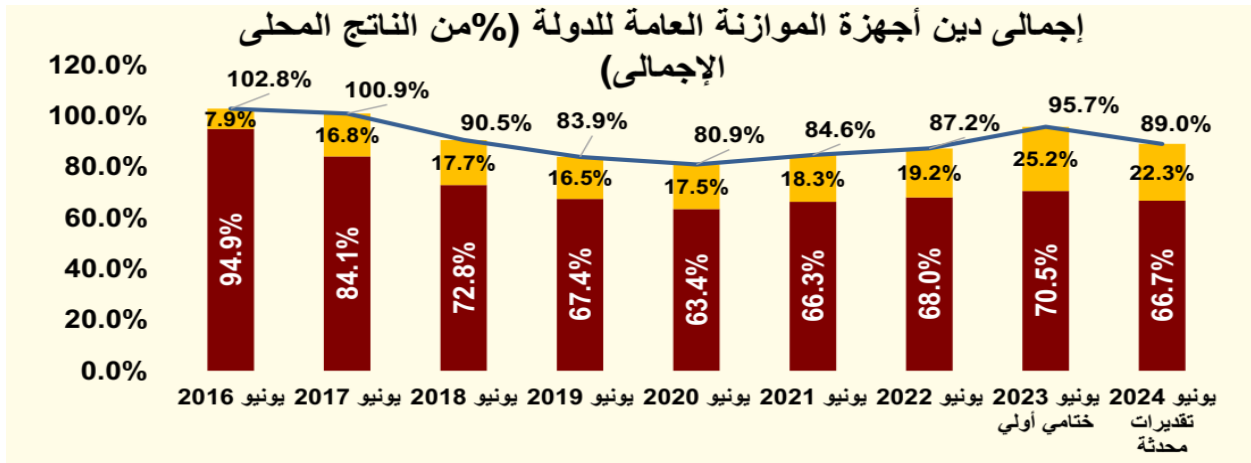
***** شهادة ائتمانية بالدولار الأمريكي أصدرها البنك الأهلي في مايو ٢٠١٢ منها ٣ سنوات بمبلغ ٤.٤ مليارات دولار قابلة للاسترداد قبل ستة أشهر، وبعد أن تم تداول وبتن حد أقصى، وطرحت للمصريين في الخارج بغرض توظيف حفر الترمين بالموتق المعطى لدعم الاقتصاد وتمويل خطة التنمية.

***** يمثل القروض المسجلة ل بنك الاستثمار القومي.

المصدر: البنك المركزي. 2021. التقرير السنوي. القاهرة. ص118.

وفي هذا الصدد يستهدف هذا القانون وضع حد أقصى لدين الحكومة العامة ونسبته إلى الناتج المحلي، يساعد في تخفيض أعبائه لكل كيانات الحكومة، وتشير أحدث البيانات إلى تحقيق إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 95.7% في يونيو 2023. متضمنة 70.5% دين محلي لأجهزة الموازنة، و25.2% دين خارجي لأجهزة الموازنة، مقارنة بـ 100.9% في يونيو 2017 بـ 84.1% دين محلي لأجهزة الموازنة، و16.8% دين خارجي لأجهزة الموازنة، ومن المتوقع أن تصل نسبة إجمالي دين أجهزة موازنة العامة إلى 89% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2024، وهو ما يتضح من الشكل رقم (1) (وزارة المالية، المرجع السابق، ص12).

الشكل رقم (3)



المصدر: وزارة المالية. (2024). التقرير المالي الشهري. المجلد 19. العدد 17. القاهرة. مايو. ص12.

ويعرض الجدول رقم (2) هيكل الدين المحلي في مصر خلال الفترة (2018/2017-2022/2021)، حيث يتضح تطور قيمة الدين المحلي من 3.5 تريليون جنية مصري عام 2018/2017 إلى 5.4 تريليون جنية للعام المالي 2022/2021.

جدول رقم (2) قيمة وهيكل الدين المحلي في مصر خلال الفترة (2018/2017 - 2022/2021)

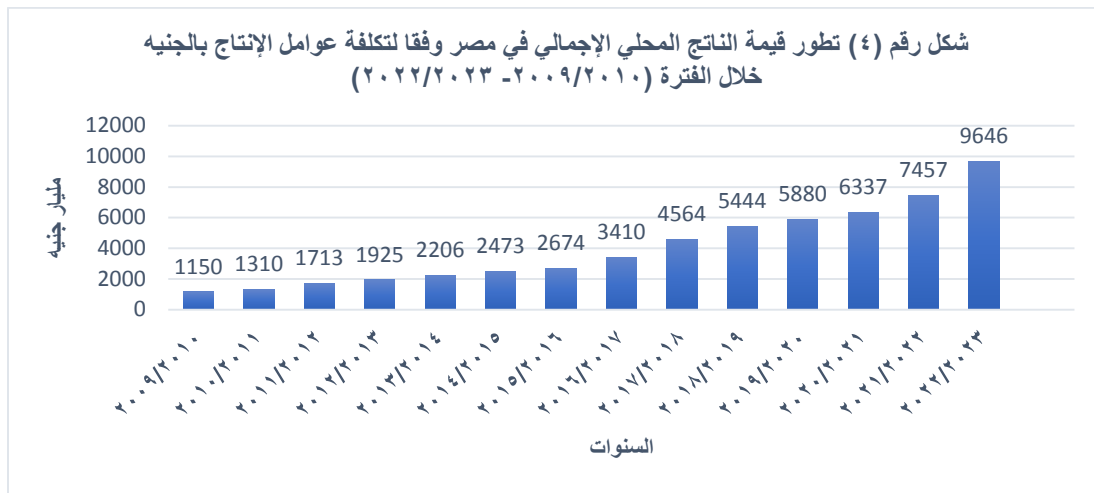
(القيمة بالمليون جنيه)

٢٢/٢١	٢١/٢٠	٢٠/١٩	١٩/١٨	١٨/١٧	البيان
٥٣٩٩٦٥٣	٤٥٩١٦٧٦	٣٩٨٩٦٨٨	٣٨٥٦٢١٥	٣٤٧٠٩٦٨	إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة
%١٨	%١٥	%٣	%١١	%١١	معدل النمو
٥٤٧٥٠١٥	٤٨١٢٨٧٠	٤١٩٠٩٥٦	٣٤١٧٤٧٨	٣٠٥٦٧٩٥	أوراق مالية
١٥١٨٦٥٨	١٥٨٨١١٤	١٥٦٧٧٥٩	١٤١٧٣٨٩	١٢٢٧٥٦٦	أذون على الخزنة
٢٤٠١٢٥	١٩٨٤٥٤	٢٠٠٦١٩	٢٢١٦٤٢	٣١٩٥٧٤	أذون على الخزنة صادرة بالدولار & اليورو
٢٨٠٥٥٤٨	٢١٩٨٤٨٧	١٦٠٤٥٤٢	٩٧٦٥٨٨	٧٣٩١٧٢	سندات الخزنة
٦٧٤٥٣٨	٦٣٢٥٣٢	٦١٦٥٣٠	٦١٦٥٣٠	٦١٣٨٣٠	سندات البنك المركزي
٢٣٦١٤٦	١٩٥٢٨٣	٢٠١٥٠٦	١٨٥٣٢٩	١٥٦٦٥٣	السندات الدولية لحوزة المقيمين
٧٥٣٦٢٠	٢٢١١٩٤٠	٢٠١٢٦٨٠	٤٣٨٧٣٧	٤١٤١٧٣	اقتراض وتسهيلات انتمائية وأخرى
%٦٨.١	%٦٦.٣	%٦٣.٤	%٦٧.٤	%٧٢.٨	الدين المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: وزارة المالية، المرجع السابق، ص35.

القسم الثالث: هل تحققت استدامة الدين المحلي في مصر؟

سجل الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتكلفة عوامل الإنتاج تطورا من 1150 مليون جنيه مصري للعام المالي 2010/2009 إلى 9646 مليون جنيه للعام المالي 2023/2022، مما يعني وجود تظرف كبير في قيمة هذا الناتج كما يتضح من الشكل التالي.



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة المالية والبنك المركزي المصري.

وحول آثار الدين العام المحلي توجد رؤيتين مختلفتين، أولاً: أن الدين الداخلي يمكن أن يساهم في تحقيق معدلات مقبولة للتنمية وتنشيط الطلب المحلي، ذلك إذا كان العائد على من الاستثمارات والإنفاق الممول بالدين أكبر من خدمة الدين ومعدلات النمو المرتفعة. وأخرى، ترى عدم القدرة على الاستمرار في تمويل التنمية بالديون لما لها من آثار سلبية عديدة سواء على صعيد الاستقرار الاقتصادي والمالي وتوزيع الدخل²⁶.

ولعل ما يؤكد ذلك دراسة (محمد، 2010)²⁷، التي انتهت إلى وجود آثار سلبية على صعيد الاستقرار الاقتصادي وتوزيع الدخل، مع وجود مزاحمة القطاع العام للخاص في مصادر التمويل، ناهيك عما توصلت إليه دراسة (الزيني، 2011)²⁸ من وجود علاقة ارتباط بين تفاقم الدين المحلي وعدم العدالة في توزيع الدخل. وأيضاً دراسة (يونس، 2014)²⁹، التي انتهت إلى وجود علاقة عكسية بين تزايد نسبة الدين المحلي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وكذلك، يعتبر العجز المالي "الخارج عن السيطرة" مصدر قلق للأسواق، ويعطي تحذيرات المستثمرين للحكومات في جميع أنحاء العالم من مستويات الدين العام المتنامية. وقد بينت دراسة (عباس، 2023)³⁰ أن الدين العام المحلي في مصر كان له تأثير موجب على الاستثمار الخاص في الأجل الطويل، وعدم معنوية العلاقة في الأجل القصير. وقد يرجع ذلك إلى أن الدين تم توجيهه للإنفاق على إنشاء البنى التحتية الاستراتيجية مثل السكك الحديدية والطرق والكهرباء والمطارات وإمدادات المياه. ولعل تقدير أثر المتغيرات الأخرى التي تضمنتها الدراسة على الاستثمار الخاص في مصر خلال الفترة 1990-2020 يمكن أيضاً صانعو السياسة الاقتصادية من تصميم خطة لتوجيه هذه المتغيرات بما يخدم الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع. ولقد أثبتت تجارب دول العالم أهمية توخي الحرص الشديد في إدارة الدين العام المحلي في إطار

²⁶ زردق، أحمد عبد الرحيم. 2009. الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر، مكتبة القدس، الطبعة الأولى، الزقازيق، مصر، 2009، ص251.

²⁷ عمرو جمال الدين محمد، تأثير إدارة الدين العام الداخلي على الاستقرار الاقتصادي (دراسة مقارنة مصر وتركيا والكيان الصهيوني)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2010.

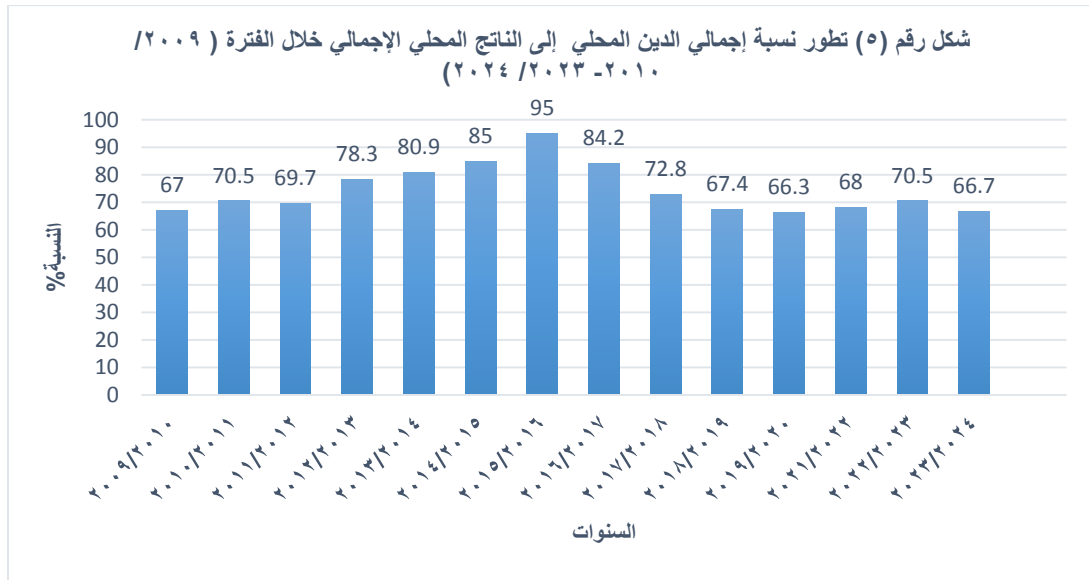
²⁸ الزيني، محمد رمضان محمد. (2011). الدين العام المحلي وأثره على النمو والتوزيع: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1960-2003)، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد. مصر. ص20.

²⁹ يونس. إيهاب. (2014). الدين العام والنمو الاقتصادي حالة مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد4، القاهرة، أكتوبر، ص32.

³⁰ عباس محمد على إبراهيم، محمد. (2023). أثر الدين العام المحلي على الاستثمار الخاص في مصر 1990-2020. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 14(2)، 142-189.

وضع استراتيجية واضحة المعالم تستند إلى تخفيف تكلفته وتدنية مخاطره على المدى المتوسط من (3 – 5 سنوات). هذا وقد استندت استراتيجية إدارة الدين العام في مصر إلى بيانات تتعلق بهيكل الدين وتطوره خلال الفترة من (2015 – 2020) الصادرة عن صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات خبرائه السنوية وفقاً للمادة الرابعة من اتفاقيته، ومراجعاته نصف السنوية لأداء الاقتصاد المصري خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في الفترة من نوفمبر 2016 حتى نوفمبر 2019، وكذلك في ظل البرنامج الحالي للإصلاح الهيكلي لعام 2021/2020، الممول من الصندوق (الفقي، 2021)³¹.

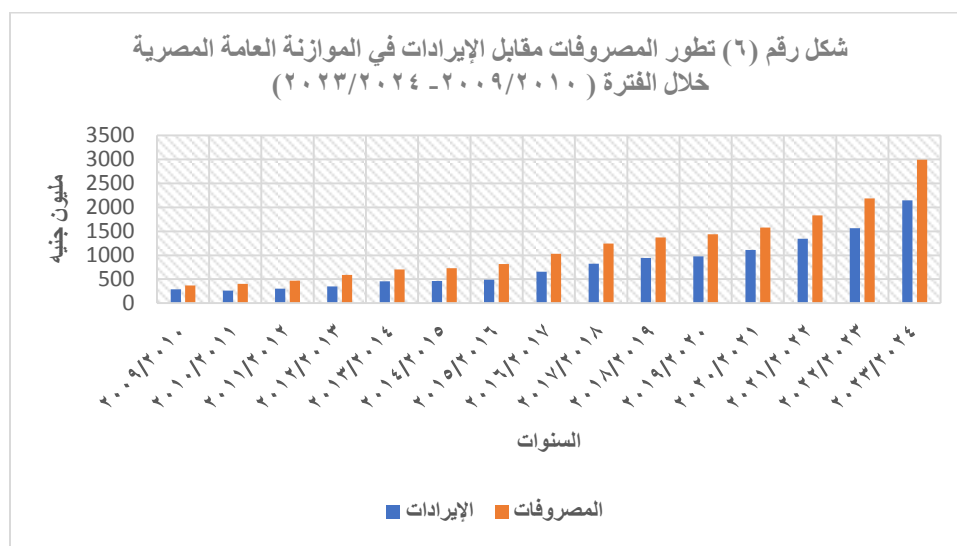
ومع ذلك يوضح الشكل رقم (5) تطور نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تطورت من 67% عام 2009/2010 لتصل إلى ذروتها في عام 2016/2015 عند 95%، لكنها سرعان ما انخفضت تواليًا لتسجل 68% عام 2019/2020، قبل أن تتزايد مجدداً إلى 68% و70.5% عامي 2021/2022 و2022/2023، قبل أن تتراجع في موازنة عام 2023/2024 إلى 66.7%.



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة المالية.

³¹ الفقي، فخري، 2021. استراتيجية إدارة الدين العام في مصر. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. رئاسة مجلس الوزراء. القاهرة.

وقد بينت دراسة (محمد، 2023)³² أن اصلاح هيكل الموازنة العامة للدولة يؤثر ايجابيا على كفاءة ادارة المالية العامة في مصر، حيث تشير نتائج المؤشر المركب الى تحسن إدارة المالية العامة في مصر بدءاً من العام المالي 2015/2014، إلا أن هذا التحسن قد أصبح ملحوظاً بشكل كبير منذ العام المالي 2019/2018 إلى أن وصل إلى أفضل مستوى من الكفاءة في إدارة المالية العامة خلال فترة التحليل في العام المالي 2021/2020، حيث انخفض نسب عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوى لها، وارتفاع نسبة المصروفات الاستثمارية إلى إجمالي المصروفات، بالإضافة إلى تحسن مؤشر الإيرادات الضريبية، وذلك نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإصلاح هيكل الموازنة العامة للدولة بدايتاً من العام المالي 2017/2016 بهدف تحسين إدارة المالية العامة. وبتحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد المصري يتم البدء مؤشر نسبي الإيرادات العامة والنفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يوضح الشكل رقم (6) تطور قيمتي المصروفات والإيرادات في الموازنة العامة المصرية خلال الفترة (2010/2009 - 2024/2023)، حيث يتضح أن المصروفات أكبر من الإيرادات على الدوام، وأن الإيرادات لا تلاحق الزيادات في المصروفات، مما يعني أن هناك عجز دائم وهيكل في الموازنة العامة المصرية خلال الفترة المشار إليها.

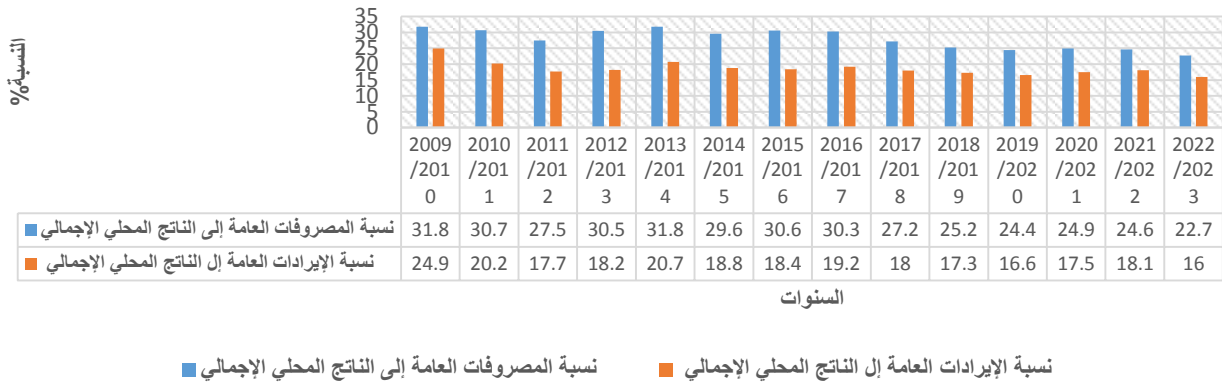


المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة المالية.

³² محمد، وائل محمود. (2023). أثر اصلاح هيكل الموازنة العامة للدولة على كفاءة ادارة المالية العامة في مصر (مؤشر مركب). مجلة البحوث الإدارية، 41(4)، - . doi: 10.21608/jso.2022.165186.1047

ويوضح الشكل رقم (7) تطور نسبتي المصروفات العامة والإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجعت نسبة المصروفات من 31.8% للعام المالي 2010/2009 إلى 22.7% عام 2023/2022. وعلى نفس المنوال تراجعت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 24.9% إلى 16% في نفس الفترة.

شكل رقم (٧) تطور نسبتي المصروفات العامة والإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ٢٠٢٢/٢٠٢٣ - ٢٠٠٩/٢٠١٠)

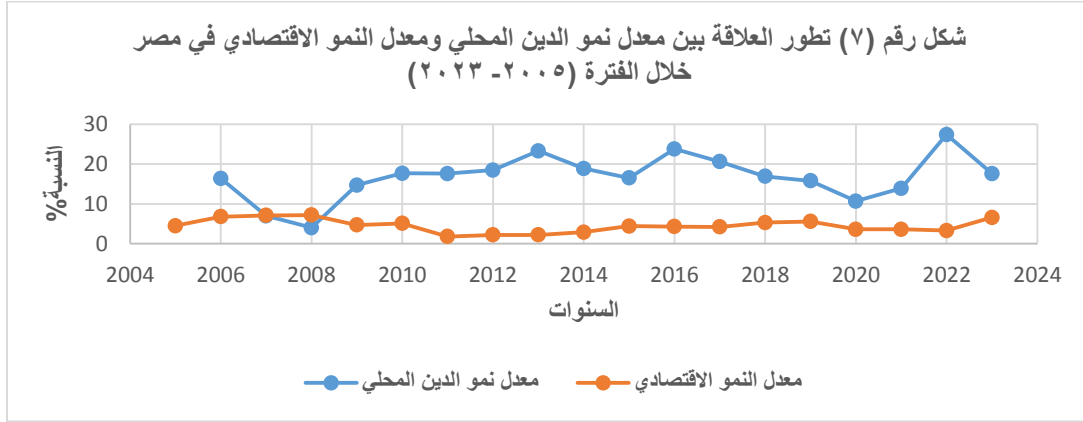


المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة المالية.

ويتميز النظام الاقتصادي في مصر بالعديد من الإجراءات غير الرسمية وسيطرة سياسية عالية على الاقتصاد من خلال أنماط تفاعل غير رسمية بين النظام ونخبة رجال الأعمال. وغالبا ما تصطدم بتحديات تنموية عميقة واختلالات هيكلية حادة في جهازها الاقتصادي نتج عنه بطء التحول الهيكلي من اقتصاد أولى إلى اقتصاد صناعي. وقد نتج عن هذا الوضع، سجل من النمو الاقتصادي المتواضع والهش وارتفاع معدلات البطالة وتوسع رقعة العجز في رصيد التجارة الخارجية وفي الموازنة العامة مما نجم عنه حساسية كبيرة تجاه الصدمات الإسمية والفعلية والتقلبات الاقتصادية والمالية الخارجية، والتي أصبحت سمة الاقتصاد المصري نتيجة تعمق ظاهرة العولمة³³.

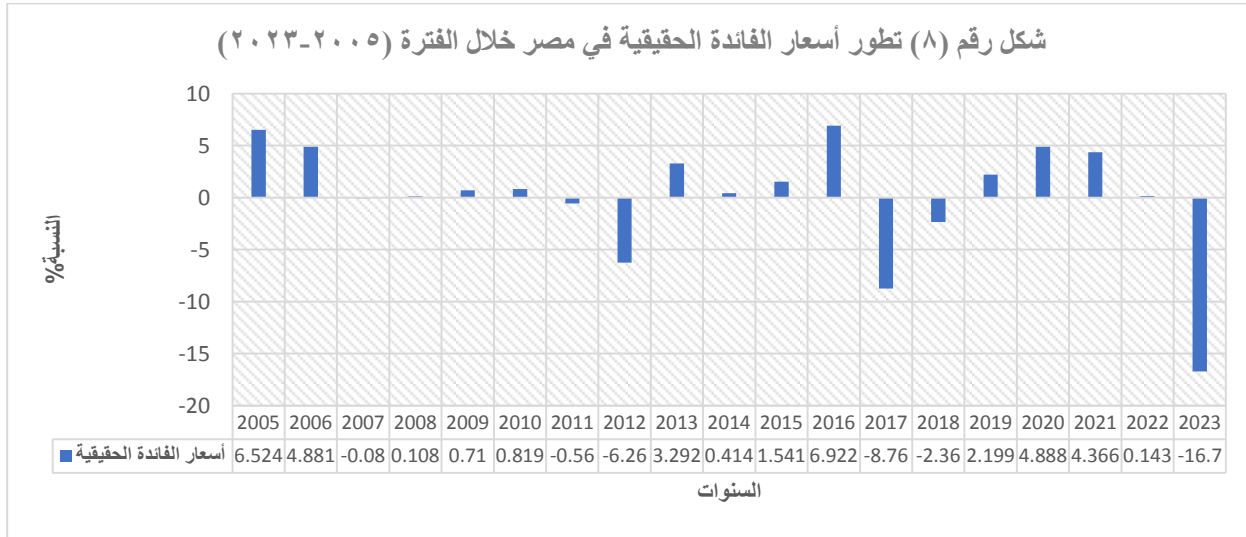
ويوضح الشكل رقم (7)، تطور العلاقة بين معدل نمو الدين المحلي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2006-2022)، حيث يتضح حالة التذبذب بين هذا المعدل وذلك. ناهيك عن أن معدل نمو الدين المحلي أعلى من معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة كاملة عدا عام 2008، الذي تفوق فيه معدل النمو الاقتصادي على معدل الدين المحلي.

³³ محمد، حازم حسانين، (2021)، أزمة التنمية في الاقتصاد العربي- بين مطرقة النفط وسندان الكورونا-، الدار الجامعية، الإسكندرية.



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي والبنك المركزي.

وهو ما يشير إلى تفوق معدل نمو الدين المحلي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدار الفترة المشار إليها، ما عدا عام 2008- لاسيما في ظل أسعار الفائدة العالية وسجلت معدلات فائدة حقيقية سلبية ركونها تصل إلى 27.25 على الودائع لكن مع أخذ معدل التضخم في الاعتبار سجلت - 16.7% عام 2023، كما يتضح من الشكل رقم (8) - مما يعني تزايد الاستقطاعات من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل أعباء الدين المحلي، مما يجعل الحكومة تقوم بمزيد من الاقتراض لسداد تلك الأعباء، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي واستدامته.



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

ويعزى هذا بشكل أساسي إلى ضعف تنوع الاقتصاد، ومحاولة الاندماج المتسرع في المنظومة الاقتصادية العالمية دون توافر الشروط المسبقة لذلك، وكذلك ضعف الانتاجية وتواضع مستوى ونوعية رأس المال البشري، وقلة التوجه الانمائي الحديث القائم على التقانة والمعرفة في الانتاج والاستثمار، وضعف أنظمة التحوطية الاقتصادية الكلية خاصة في الدول العربية غير النفطية ذات المستوى المتواضع من الصادرات السلعية والخدمية ومن احتياطات العملات الأجنبية. ونظراً لاختلاف المسارات التنموية ما بين حقبة زمنية وأخرى والناجمة بالأساس عن تباين حجم الموارد الطبيعية والبشرية واختلاف توجه السياسات التنموية وأداء المؤسسات، فإن التحديات التنموية التي تواجهها مصر تتطلب معالجات تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الهيكلية لطبيعة السياسة المالية³⁴.

ووفقاً لوزارة المالية المصرية، فإن الحكومة تستهدف من خلال الموازنة الجديدة للعام المالي المقبل 2025/2024 تسجيل فائض أولي بنسبة 3.5%، مع خفض الدين العام إلى نحو 88.2% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في ظل وجود سقف ملزم للدين العام. كما تستهدف الحكومة النزول بالدين العام إلى نحو 80% من الناتج الإجمالي بحلول يونيو 2027.

ووفقاً لبيانات وزارة التخطيط المصرية فإن الدين الخارجي ارتفع 3.5 مليارات دولار في الربع الأخير من عام 2023 إلى 168 مليار دولار. ووفقاً لتقديرات البنك المركزي المصري فإن إجمالي الديون الخارجية بلغت 164.5 مليار دولار نهاية سبتمبر/أيلول الماضي، أو ما يعادل 42.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل الديون الطويلة الأجل لمصر نحو 81.6% من الإجمالي. وارتفع الدين الخارجي بنحو 4 أضعاف خلال السنوات العشر الماضية، بالتزامن مع إنفاق الدولة على مشروعات حكومية.

ووفقاً لوزارة المالية المصرية فإن الحكومة تعمل على تحسين إدارة الدين وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال خفض عجز الموازنة، عبر تنمية موارد الدولة مع ترشيد الإنفاق والحفاظ على تحقيق فائض أولي متزايد، وتسجيل معدلات نمو مرتفعة وتوجيه نصف إيرادات برنامج الطروحات لبدء خفض مديونية الحكومة وأعباء خدماتها، بشكل مباشر، والنزول بمعدلات زيادة مدفوعات الفوائد من خلال اتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق الداخلية والخارجية.

³⁴ المعهد العربي للتخطيط، (2018)، تقرير التنمية العربية التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الكويت، الإصدار الثالث.

النتائج:

هدفت الدراسة الحالية إلى التحقق من الاستدامة المالية للدين المحلي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2010-2023). وعبر منهج التحليل الوصفي، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، اختص الأول منها بعرض الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة للاستدامة المالية للدين المحلي. ثم بعضد ذلك الوقوف على واقع ومؤشرات الدين المحلي في مصر خلال الفترة المشار إليها، ثم بعد ذلك القسم الثالث، الخاص بمؤشرات الاستدامة للدين المحلي في مصر، وقد تبين ما يلي:

1- تطور الدين المحلي قرابة 11 ضعف خلال الفترة (2005-2022)، حيث قفز من 504 مليار جنيه عام 2005 إلى 6.3 تريليون جنيه عام 2022.

2- وجود اتجاه عام للتصاعد في الاعتماد على الدين المحلي في الاقتصاد المصري فيما يمكن أن يعرف بالحلقة المفرغة من المديونية.

3- تطور نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تطورت من 67% عام 2009/2010 لتصل إلى ذروتها في عام 2016/2015 عند 95%، لكنها سرعان ما انخفضت تواليًا لتسجل 68% عام 2019/2020، قبل أن تتزايد مجددًا إلى 68% و70.5% عامي 2021/2022 و2022/2023، قبل أن تتراجع في موازنة عام 2023/2024 إلى 66.7%.

4- تطور نسبتي المصروفات العامة والإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجعت نسبة المصروفات من 31.8% للعام المالي 2009/2010 إلى 22.7% عام 2022/2023. وعلى نفس المنوال تراجعت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 24.9% إلى 16% في نفس الفترة.

5- عدم تحقق الاستدامة المالية للدين المحلي في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة (2005-2023). وعلى هذا النحو، توصي الدراسة بما يلي:

1- إعداد قاعدة بيانات شاملة ودقيقة للدين العام المحلي ومكوناته واتجاهاته عبر الزمن، حت يمكن تحليل الوضع القائم بشك مفصل ومن ثم وضع السياسات الملائمة لعلاج العجز الهيكلي المزمن في الموازنة العامة وعدم الاضطرار للاقتراض المتتالي والدائم.

2- ضرورة العمل على زيادة الإيرادات العامة لملاحقة الزيادات في النفقات العامة، من خلال مصادر مستدامة ولا تضر بيئة الاستثمار.

3- رفع كفاءة الإنفاق العام بكافة مكوناته ومحاربة الفساد وتجفيف منابعه.

قائمة المراجع

- 1- البرماوي، أدهم. (2021). أثر الدين العام المحلي والخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج انحدار العتبة (TR) Threshold Regression. مجلة البحوث المالية والتجارية، 22(العدد الثاني- الجزء الثاني)، 281-314. doi: 10.21608/jsst.2021.55237.1185
- 2- زردق، أحمد عبد الرحيم. (2009). الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر، مكتبة القدس، الطبعة الأولى، الزقازيق، مصر، 2009.
- 3- الزيني، محمد رمضان محمد. (2011). الدين العام المحلي وأثره على النمو والتوزيع: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1960-2003)، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد. مصر.
- 4- السيد، مصطفى. (2019). هل تستطيع الحكومة استخدام التضخم.. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. 4(8). 1-35. doi: 10.21608/esalexu.2019.110738
- 5- السيد، هبه محمد أمين. (2018). الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري لخدمة الدين العام المحلي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 32(2)، 281-305.
- 6- عباس محمد على إبراهيم، محمد. (2023). أثر الدين العام المحلي على الاستثمار الخاص في مصر 1990-2020. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 14(2)، 142-189. doi: 10.21608/jces.2023.304637
- 7- الفقي، فخري. 2021. استراتيجية إدارة الدين العام في مصر. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. رئاسة مجلس الوزراء. القاهرة.
- 8- محمد، حازم حسانين ومحفوظ، فاطمة غنيم. (2018). ظاهرة النمو بلا فرص عمل، لماذا لا ينطبق قانون أوكن على الاقتصاد المصري؟، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة -الجزائر- 2018، ص 113-125.

- 9- محمد، حازم حسانين، (2021)، أزمة التنمية في الاقتصاد العربي- بين مطرقة النفط وسندان الكورونا-، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 10- محمد، عمرو جمال الدين. (2010). تأثير إدارة الدين العام الداخلي على الاستقرار الاقتصادي (دراسة مقارنة مصر وتركيا والكيان الصهيوني)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس،
- 11- محمد، وائل محمود. (2023). أثر اصلاح هيكل الموازنة العامة للدولة على كفاءة ادارة المالية العامة في مصر (مؤشر مركب). مجلة البحوث الإدارية، 41(4).
- 12- المعهد العربي للتخطيط، (2018)، تقرير التنمية العربية التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الكويت، الإصدار الثالث.
- 13- المعهد العربي للتخطيط، (2018)، تقرير التنمية العربية التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الكويت، الإصدار الثالث.
- 14- موعش. امحمد. (2020). منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- 15- النقيب، أنور. (2021). أثر الدين العام المحلي على النقود عالية القوة في مصر (1990-2019). مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 22(4).
- 16- وزارة المالية. (2022). التقرير المالي الشهري. المجلد 17. العدد 14. القاهرة. ديسمبر.
- 17- وزارة المالية. (2024). التقرير المالي الشهري. المجلد 19. العدد 17. القاهرة. مايو.
- 18- يونس. إيهاب. (2014). الدين العام والنمو الاقتصادي حالة مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد4، القاهرة، أكتوبر.
- 19- Adepoju, A. A., Salau, A. S., & Obayelu, A. E. (2007). The effects of external debt management on sustainable economic growth and development: Lessons from Nigeria, p2.

- 20- Alshaib, B. M., Al Khatib, A. M. G., Nuta, A. C., Hamra, M., Mishra, P., Gautam, R., ... & Zamfir, C. G. (2023). Fiscal Sustainability and Its Implications for Economic Growth in Egypt: An Empirical Analysis. *SAGE Open*, 13(4), 21582440231215983.
- 21- Alshubiri, F.N. (2021), "Analysis of financial sustainability indicators of higher education institutions on foreign direct investment: Empirical evidence in OECD countries", *International Journal of Sustainability in Higher Education*, Vol. 22 No. 1, pp. 77-99. <https://doi.org/10.1108/IJSHE-10-2019-0306>
- 22- Beaugrand, P., Loko, B., & Mlachila, M. (2002). The choice between external and domestic debt in financing budget deficits the case of central and west african countries,p6.
- 23- Cuddington, J. T. (1997). Analyzing the sustainability of fiscal deficits in developing countries. Available at SSRN 597231.
- 24- El-Mahdy, A. M., & Torayeh, N. M. (2009). Debt sustainability and economic growth in Egypt. *International journal of Applied Econometrics and quantitative studies*, 6(1), 21-55.
- 25- Johnson, K. W., & Li, G. (2010). The debt-payment-to-income ratio as an indicator of borrowing constraints: Evidence from two household surveys. *Journal of Money, Credit and Banking*, 42(7), 1373-1390.
- 26- Kassu, T., Mishra, D. K., & Asfaw, M. (2014). Public external debt, capital formation and economic growth in Ethiopia. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 15,p223.

- 27- Luca, M. P., & Tache, I. (2021). Sustainability of public finance through the lens of transfer prices and their associated risks: an empirical research. *Sustainability*, 13(12), 6837.
- 28- Mbakwe, C. M. (2023). The sustainability of public debt in Nigeria (Doctoral dissertation, University of Lethbridge (Canada) ,p1.
- 29- Mensah, L., & Arku, F. K. (2024). The drivers of external debt in Ghana. *African Journal of Economic and Management Studies*.,p2.
- 30- Richard Kofi Asravor, Lilian Akosua Arthur, Vera Acheampong, Christopher Lamptey, Maxwell Yeboah.2023. Domestic debt sustainability and economic growth: Evidence from Ghana. *Research in Globalization*. Volume 7, December.
- 31- World Bank. (2023). Domestic Debt. <https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/domestic-debt>.

ملحق الدراسة

جدول رقم (5) أهم مؤشرات المالية العامة في مصر خلال الفترة (2009-2010-2023/2024)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج مليار جنيه	قيمة الدين المحلي مليار جنيه	إجمالي الدين المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي %	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي	الإيرادات العامة مليا جنيه	المصروفات العامة مليار جنيه	نسبة المصروفات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو الدين المحلي	معدل النمو الاقتصادي
2009/2010	1150	888715	67	-8.2	286	366	31.8	24.9		4.5
2010/2011	1310	1044898	70.5	-9.8	265	402	30.7	20.2	16.4	6.8
2011/2012	1713	1238137	69.7	-10.1	304	471	27.5	17.7	7	7.1
2012/2013	1925	1527378	78.3	-13	350	588	30.5	18.2	4	7.2
2013/2014	2206	1816582	80.9	-12.2	457	701	31.8	20.7	14.7	4.7
2014/2015	2473	2116345	85	-11.5	465	733	29.6	18.8	17.7	5.1
2015/2016	2674	2620662	95	-10.9	491	818	30.6	18.4	17.6	1.8
2016/2017	3410	3160864	84.2	-9.7	656	1032	30.3	19.2	18.5	2.2
2017/2018	4564	3696401	72.8	-8.1	821	1244	27.2	18	23.3	2.2
2018/2019	5444	4282112	67.4	-7.4	942	1370	25.2	17.3	18.9	2.9
2020/2019	5880	4742107	66.3	-6.8	975	1435	24.4	16.6	16.5	4.4
2021/2020	6337		68	-6.1	1109	1579	24.9	17.5	23.8	4.3
2022/2021	7457		70.5	-6.4	1347	1831	24.6	18.1	20.6	4.2
2023/2022	9646		66.7	-7	1564	2185	22.7	16	16.9	5.3
2024/2023	-	-	-	-	2142	2991	-	-	15.8	5.6

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة المالية.

The reality and indicators of the sustainability of Domestic Debt in Egypt: an analytical study

Abstract :

The current study aimed to verify the financial sustainability of local debt in the Egyptian economy during the period (2010-2023). Through the descriptive analysis approach, the study showed that local debt has developed nearly 11 times during the period (2005-2022), jumping from EGP 504 billion in 2005 to EGP 6.3 trillion. Regarding the indicators of local debt sustainability, the ratio of local debt to GDP developed from 67% in 2009/2010 to reach its peak in 2015/2016 at 95%, but it quickly declined successively to record 68% and 66.3% in 2019/202, before increasing again to 68% and 70.5% in 2021/2022 and 2022/2023, before declining in the 2023/2024 budget to 66.7%. In addition to the development of the ratios of public expenditures and public revenues to GDP, as the ratio of expenditures declined from 31.8% for the fiscal year 2009/2010 to 22.7% in 2022/2023. In the same vein, the ratio of public revenues to GDP declined from 24.9% to 16% in the same period. This indicates the failure to achieve financial sustainability of the local debt in the Egyptian economy during the period (2010-2023).

Keywords: Local debt, financial sustainability, budget deficit, revenues, expenditures, Unified Public Finance Law, structural imbalance.